

## إيران بين عامتين

فاروق يوسف  
كاتب عراقي

عمامة الرئيس الإيراني المنتهية ولايته حسن روحاني بيضاء وعمامة الرئيس الإيراني القادم إبراهيم رئيسي سوداء. هناك فرق كبير بين العمامتين. فالأولى لا تعني أن لصاحبها حصة في "الخمسة" الذي يتمتع به صاحب العمامة الثانية. هل كان الولي الفقيه، مرشد الثورة بكره روحاني بسبب عمامته البيضاء ويحب رئيسي بسبب عمامته السوداء؟ فكاهة سوداء. فالرجل ذو العمامة السوداء كان ولا يزال مرشحا لخلافة الولي الفقيه في منصبه الروحي ذي الصلاحيات المطلقة. رئيسي هو المرشد الانقلابي الإيراني المقبل. ولكن ذلك لا يعني أن صاحب العمامة السوداء هو أكثر إيمانا بمبادئ الثورة وثوابتها وباللخص في ما يتعلق بـ"خط" الإمام الخميني من صاحب العمامة البيضاء.

## انتصار العمامة السوداء في الانتخابات الفقيرة لا يعني أن إيران ستكون أسوأ مع إبراهيم رئيسي رئيسا. علينا أن نتذكر دائما أنها لم تكن أفضل في عهد حسن روحاني

يعمل الاثنان في الخط نفسه وهما جنديان من جنود الثورة وعدوان لكل ما يمكن أن يعرقل مسيرتها وباللخص على مستوى نشر أفكارها في العالم الإسلامي وهو التعبير الملتف عن مشروع التوسع الإيراني على حساب سيادة الدول المجاورة لإيران واستقلالها وأمن شعوبها.

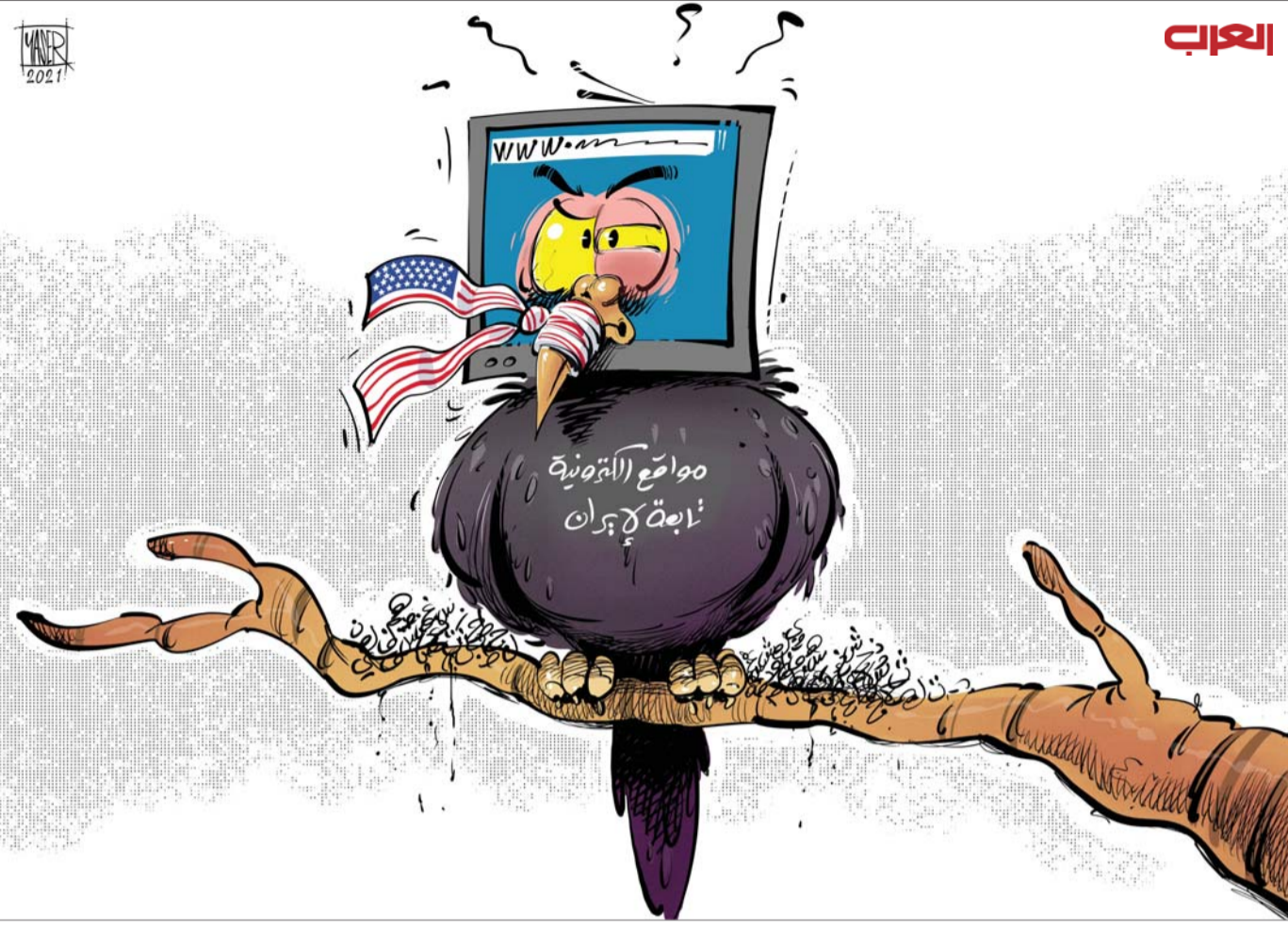
الإصلاحى روحاني والمحافظ رئيسي هما وجهان لعملة واحدة سكتها الخميني بيده ومهرها بتوقيعه. لقد استعمل مرشد الثورة على خامنئي الإصلاحى حسن روحاني خبير استعمال في تضليل العالم بشكل مباشر أو من خلال وزير خارجيته محمد جواد ظريف الذي كذب كثيرا من أجل ترقيع السياسة الإيرانية التي تميل إلى العدوان والتوسع والتعالي ورفض الآخر وعدم التعامل بإيجابية مع أي لغة غير لغة القوة. الإصلاحيون هم القناع الديمقراطي للثورة الدائمة في إيران. المحافظون هم الجوهر الصلب للثورة الإسلامية التي لا تقف عند حدود إيران بل مساحتها العالم الإسلامي كله. غير أن الفريقين يستغلان بمظلة الولي الفقيه الذي يتمتع بولاية دينية ودينية مطلقة بالنسبة إلى كل من يؤمن بمبدأ ولاية الفقيه مثلما تبنتها الخميني. كانت العمامة البيضاء مفيدة حين احتاجت إيران إلى أن تنفذ مشروعها

النووي ولو كان محمود أحمدى نجاد رئيسا يومها لما حصلت إيران على مكافأة أوباما التي درت عليها مئات المليارات من الدولارات. وبغض النظر عن غضبة الرئيس ترامب فإن الاتفاق النووي الذي توصل إليه الإصلاحيون عام 2015 لا يزال يشكل أساسا للتفاهم بين إيران والعالم. ما فعله الإصلاحيون لم يكن مجرد عملية تجميل. توزيع أبناء النظام المواليين بين إصلاحي ومحافظ كان أمرا مخططا له. أراد النظام من خلاله ألا يسبب له تشدده الديني - الطائفي أي حرج إذا ما حدث أي نوع من الصدام مع الخارج. في تلك الحالة تملك إيران وجهها المسالم الذي يتقدها من الوقوع في فخ أعمالها الشريرة. إيران العدوانية وهي إيران الصادقة تحتاج إلى شيء من الكذب لكي تنسجم مع ما يريد العالم منها. هناك رغبة مزدوجة "إيرانية وعالمية" في أن تظهر إيران بوجه غير وجهها وهو القناع الإصلاحي.

واقعا فإن الإصلاحيين أسوأ من المحافظين. لا لأنهم يكذبون باستمرار ونموذجهم في ذلك محمد جواد ظريف فقط بل وأيضا لأنهم يرتكبون جرائمهم في حق الشعوب الإيرانية ويلحقون الضرر بمصالح شعوب ودول المنطقة بعمومية وهذوء ومن غير ضجيج. لقد ارتكبت إيران أسوأ جرائمها في حق العالم العربي في زمن الإصلاحي روحاني وليس في زمن المحافظ المتشدد نجاد.

انتصار العمامة السوداء في الانتخابات الفقيرة لا يعني أن إيران ستكون أسوأ مع إبراهيم رئيسي رئيسا. علينا أن نتذكر أنها لم تكن أفضل في عهد حسن روحاني. لا روحاني ولا رئيسي يمكنهما منع الحرس الثوري الإيراني من القيام بعملياته على مختلف الأصعدة. كان روحاني هو آخر من علم بأخبار الطائفة الكرديّة التي أسقطها الحرس الثوري.

ولو كان رئيسي هو الرئيس لحدث الشيء نفسه. إيران لا يحكمها رئيسها بل يحكمها المرشد الأعلى الذي هو القائد العام للقوات المسلحة والأهم من ذلك أن الحرس الثوري، وهو قوة الثورة الضاربة، يتبعه. وإذا ما كان المحافظون قريبين من قلب الولي الفقيه فإن عقله لا يفضلهم على الإصلاحيين. الفريقان بالنسبة إليه هما أبناء الثورة الذين يجتهدون في تطبيق وصية إمامهم الخميني. كما أنه ليس هناك سبب للخسومة بينهما. في النهاية فإن أحدا منهما لا يمكن أن يحدث عن طريق الثورة. تلك الطريق التي لا يمكن التسامح من خلالها مع أي ظاهرة تسيء للدولة الدينية في الداخل أما في الخارج فإن تصدير الثورة ليس شعرا وإنما هو نهج. وكل حكومة، محافظة أم إصلاحية مسؤولة عن تقديم جرد حساب في ما فعلته خدمة لذلك النهج. يهجم روحاني أن يسلم الحكم لرئيسي وهو مرضى عنه من قبل المرشد الأعلى. سيكون حريصا على أن تبقى عمامته على رأسه.



## تونس.. تفاقم الكوارث والمصائب في ديمقراطية العجائب والغرائب

الحبيب الأسود  
كاتب تونسي

في 11 يونيو خرج الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل نور الدين الطوبوي من قصر قرطاج مستبشرا بالتوصل إلى حل يخرج البلاد من أزمتها السياسية والحكومية المتفاقمة. فقد أعلمه الرئيس قيس سعيد لآداء اليمين الدستورية أمامه بما يسمح لهم بتولي مهامهم، ولكن شريطة أن يتم التخلي عن أربعة منهم تتعلق بهم شبهات فساد وتضارب مصالح وفق تقارير الهيئة الوطنية لمقاومة الفساد، وتعيين بدلاء عنهم مشهود لهم بالكفاءة ونزافة اليد.

أبلغ الطوبوي رئيس الحكومة هشام المشيشي والفاعلين السياسيين بالموقف الجديد للرئيس الذي سيساعد على طي صفحة الخلاف الحاد بين قصري قرطاج والقصبة، ويبدو أن الأمر وجد ترحيبا جعله يصرح لوسائل الإعلام بأن هناك انفراجة في الطريق. فمنذ يناير الماضي اندلعت أزمة عميقة هزت الكيان الحكومي عندما قرر المشيشي مدفوعا من حزامه البرلمان إجراء تعديل عصف بموجبه بالوزراء المحسوبين على الرئاسة.

علينا ألا ننسى أن الرئيس سعيد هو من رشح المشيشي لتشكيل الحكومة بعد الدفع بسلفه إلياس الفخفاخ إلى الاستقالة، وبالتالي كان يعتبره حليفا له إن لم يكن تابعا ينفذ سياساته ورؤيته، واقتراح عليه عددا من الوزراء من بينهم وزير الداخلية والعدل، لكن امتحان البرلمان جعل المشيشي يخضع لمسومات تحالف الأغلبية الذي تترجمه حركة النهضة، ويضم قوى أخرى من بينها "قلب تونس" و"اتحاد الكرامة" ويتقلب على تبعيته للرئيس سعيد، وأولى إشارات الانقلاب الإطاحة بوزراء محسوبين على الرئاسة لا تتراح لهم النهضة، وكانت البداية من وزير الداخلية.

وفي 26 يناير الماضي، زكى البرلمان 11 وزيرا جديدا، فرفض الرئيس دعوتهم لآداء اليمين أمامه، وبدأت جميع الأطراف في تاولي نصوص الدستور، وتعددت تصريحات المواجهة تعبيرا عن حدة معركة لي الذراع التي كشفت عن عمق الصراع بين الرئيس سعيد وزعيم حركة النهضة راشد الغنوشي بصفته الحزبية العقائدية والسياسية تلك وبصفته الوظيفية كرئيس للبرلمان وداعم أصلي لرئيس الحكومة. في تلك الأثناء، كان رئيس حزب قلب تونس نبيل القروي الحليف الرسمي لحركة النهضة قابعاً منذ ديسمبر

الماضي في السجن على ذمة التحقيق في شبهات فساد وتهرب ضريبي، وكانت هناك اتهامات مباشرة للرئيس سعيد بأنه من يقف وراء ذلك من باب التشفي ممن وصل إلى منافسته في الدور الثاني للانتخابات الرئاسية في أكتوبر 2019، ومن وضع يده في يد الغنوشي بما أحدث توازنات لا تصب في مصلحة قصر قرطاج. كان الغنوشي أول من اتهم القروي بالفساد، ووعد أنصاره بأنه لن يدخل معه في أي ائتلاف برلماني أو حكومي، وانضم إلى صف الداعمين لسعيد في الرئاسيات، ولكن براغماتية الإخوان جعلته يتراجع عن موافقه السابقة، ويعتبر زعيم قلب تونس عنوانا للسماحة والوطنية ونزافة اليد. الدفع بالقروي إلى السجن فزامن مع إطلاق الاتحاد العام التونسي للشغل مبادرة تقدم بها إلى الرئيس سعيد لبرعاها ويشرف عليها وهي عبارة عن حوار وطني للخروج بالبلاد من أزمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكان موقف الرئيس أنه لن يسمح بمشاركة من يتهم بالفساد في ذلك الحوار، وهو يشير بالدرجة الأولى إلى حزب قلب تونس. ومنذ ديسمبر الماضي لم يتم تسجيل أي تقدم في اتجاه تجسيد المبادرة، وإنما اتسعت رقعة الخلاف أكثر، وفي مناسبات عدة تم الحديث عن اقتراح الرئيس سعيد بأن تستقيل الحكومة قبل الحوار، فيما قالت حركة النهضة إنها مع حوار وطني اقتصادي واجتماعي لكنها ليست مستعدة للمشاركة في حوار ذي بعد سياسي.

حاولت قوى خارجية عدة الدخول على خط الأزمة، وكلما قيل إن هناك اتجاها لتجاوز الصراع، تبين أن الأمزجة بين سعيد والمشيشي والغنوشي غير متوافقة ولا يمكن أن تتوافق، وأن الأزمة أصبحت شخصية بالدرجة الأولى، وهي تعبر عن ثقافة متوارثة وعقلية استبدادية راسخة لا يمكن التغلطة عليها بشعارات الديمقراطية البائسة التي يتم اتخاذها فقط لإقناع الخارج بها، كما أنها نتاج مفارقة عجيبة، فأول منصب سياسي يتولاه قيس سعيد في حياته وهو منصب رئيس دولة، وأول منصب سياسي يتولاه راشد الغنوشي هو منصب رئيس برلمان وأول منصب سياسي يتولاه هشام المشيشي هو منصب رئيس حكومة، مع نخبة جاءت بها عاصفة الربيع

العربي للحكم دون أن تكون لها تجربة أو علاقة بمفهوم الدولة. في 11 يونيو كان الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل سعيدا بأن الحل ممكن، وبأن الرئيس فتح فجوة في جدار الأزمة، لكن بعد أيام قليلة وتحديدا في 15 يونيو، كانت هناك مياه أخرى تجري تحت أقدام الجميع؛ صباحا كان الرئيس سعيد يخاطب في ثلاثة رؤساء حكومات سابقين دعاهم لحوار من نوع آخر ومعهم المشيشي، وظهر ارتدت محكمة النقض على قراراتها السابقة وقررت الإفراج عن نبيل القروي، وبعد مدة وجيزة اتصل الرئيس بالأمين العام لاتحاد الشغل، ليطلب منه نسيان حديث الجمعة، وليؤكد له أن لا حل للأزمة إلا باستقالة رئيس الحكومة وفريقه الوزاري، وأن أي

قوى خارجية عدة حاولت الدخول على خط الأزمة، وكلما قيل إن هناك اتجاها لتجاوز الصراع تبين أن الأمزجة بين سعيد والمشيشي والغنوشي غير متوافقة، وأن الأزمة أصبحت شخصية بالدرجة الأولى

حوار يجب أن يكون تحت سقف دستور 1959 بعد إجراء تعديلات عليه وعرضه على الاستفتاء الشعبي، وتعديل القانون الانتخابي والسير نحو انتخابات رئاسية وبرلمانية سابقة لأوانها. رئيس الدولة يريد نظاما رئاسيا لتنفيذ رؤيته للحكم، وهو الذي يرفض من الأساس التحزب والانتخابات البرلمانية بشكلها التقليدي المعتمد، ويتحسس أكثر لفكرة التصعيد الشعبي، وطموحاته هذه تجد هوى لدى أنصاره في الشارع ورفضاً من قبل النخب السياسية، والنهضة متمسكة بالنظام السياسي الحالي لأنه مفضل وفق مصالحها وقادر على تمكينها من الاستمرار في الحكم بأقلية من الأصوات، فهي اليوم تحكم 12 مليون تونسي 560 ألف صوت من جملة 8 ملايين مؤهلين للانتخاب، وهذا النظام يقلص من صلاحيات الرئيس المنتخب في دورتين والحاصل على حوالي ثلاثة ملايين صوت، ويضع السلطة التنفيذية في يد رئيس الحكومة وهو غير منتخب على أن يكون محكوما بدوره من البرلمان المشتت والذي تترجمه حركة النهضة بـ35 مقعدا من بين 217، فيما تحول الغنوشي الذي فازت قائمته في دائرة تونس 1 بأقل من 30 ألف صوت إلى ثالث الرؤساء، والرئيس الفعلي للبلاد من خلال سيطرته على المشهدين الحكومي والبرلماني، وتدخله في العلاقات الخارجية والدبلوماسية. بات واضحا أن أزمة تونس مقبلة على المزيد من التفاقم نتيجة ديمقراطية موبوءة يتسرع وراءها مستبدون لم تعرف لهم البلاد نظيرا خلال العقود الماضية، لأن ولعهم بالحكم ورغبتهم في إقصاء الآخر والمختلف يتسربلان في جلابيب الجهل بإدارة الدولة وعدم المعرفة بنواميسها، مع تقديمهم لمنطق المغالبة بدل الحوار، وعجزهم عن تحقيق أي هدف تنموي أو أي مصلحة خدمية للشعب المطحون، وهو ما يضع البلاد على شفا الإنهيار المالي والاقتصادي والانفجار الاجتماعي، وما الأزمة الصحية المتفاقمة بسبب تفشي الجائحة سوى دليل على أن الطارئين على السلطة باتوا حملا ثقيلًا، وكلما زادوا يوما في كراسيهم، زادت الكوارث والمصائب باسم ديمقراطية العجائب والغرائب.

قوى خارجية عدة حاولت الدخول على خط الأزمة، وكلما قيل إن هناك اتجاها لتجاوز الصراع تبين أن الأمزجة بين سعيد والمشيشي والغنوشي غير متوافقة، وأن الأزمة أصبحت شخصية بالدرجة الأولى

